الإصلاح المالي ودوره في تحسين مناخ الاستثمارفي الجزائر من بين أساسيات تطبيق معاييرالحوكمة المالية

Financial reform and its role in improving algeria's investment climate are among the basics of implementing financial governance standards

بلهاشمي جهيزة

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر– الجزائر

Djahiza.belhachemi@univ-mascara.dz

العربي غريسي

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر – الجزائر

l.ghrissi@univ-mascara.dz

Received: 03/08/2019 Accepted: 14/03/2020 Published: 30/06/2020

ملخص:

نحاول من خلال هذا المقال إلى محاولة المساهمة في عرض الإصلاحات المتعلقة بالتسيير المالي لتهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر في الجزائر وإبراز آثارها الايجابية على معايير الحوكمة المالية، حيث يعتبر التسيير المالي المحكم لقوانين المالية المتعلقة بالاستثمار أحد متطلبات الوصول إلى حوكمة مالية سليمة والمرتكزة على المبادئ التالية: المساءلة للمستثمرين المسؤولين عن أدوارهم في تسيير الاستثمارات، شفافية الإجراءات المالية والإدارية مشاركة كل من القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بإجراءات الاستثمارات في إطار مبادئ المسؤولية الاجتماعية ومن هنا تبرز الإشكالية التي نحاول من خلالها تسليط الضوء والمفاهيم المتعلقة بمدى قدرة تحسين القوانين المالية المتعلقة بتهيئة وتسيير مناخ الاستثمار لتحقيق حوكمة مالية سليمة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة مالية؛ مناخ الاستثمار؛ مسؤولية اجتماعية؛ شفافية ومساءلة؛ إصلاح ضريبي.

تصنيف JEL: G34,E2,H3.

Abstract:

Through this article, we try to contribute to the introduction of financialmanagement reforms to create a favorable investment climate for the investor inAlgeria and to highlight its positive effects on the financial governance standards,where the tight financial management of investment finance laws is A requirement foraccess to sound financial governance based on the followingprinciples: accountability to investors responsible for their roles in the conduct of investments,transparency of financial and administrative procedures, participation of the privatesector, foreign investors and civil society in decision-making on Investmentprocedures in the framework of the principles of social responsibility. Theproblem that we are trying to highlight and concepts regarding the ability to improvethe financial laws on the creation and operation of the investment climate to achieve sound financial governance in Algeria.

Keywords: financial governance, investment climate, social responsibility,transparency and accountability, tax reform.

Jel Classification Codes: G34, E2, H3.

*المؤلف المرسل: بلهاشمي جهيزة، الإيميل المهني:djahiza.belhachemi@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

لقد حظي دور موضوع الحوكمة المالية في تحسين مناخ الإستثمار إهتمام كبير في الآونة الأخيرة نظرا لما تلعبه مبادئ هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمالية، فوجود مناخ قانوني استثماري شفاف من شأنه ضمان الحماية والثقة للمستثمر الأجنبي أو المستثمر المحلي حيث حظي موضوع الحوكمة المالية بإهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية وحتى العالمية في تطوير العلاقات الإقتصادية والمسؤولية الاجتماعية للدول إتجاه تحسين هذه العلاقات نظرا لدور هذه الأخيرة في المساهمة في التنمية الإقتصادية والمالية والإجتماعية خصوصا في البلدان التي تعرف مرحلة انتقالية كالدول النامية حيث تعدد الدراسات من خلال تفسيراتها إلى الدور الذي تلعبه مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين مناخ الاستثمار عالميا وحتى محليا فقد بذلت العديد من الدول وخصوصا الدول التي أصبحت اليوم تعرف بالدول الناشئة جهودا كبيرة على مر السنوات الماضية لتحسين مناخها الإستثماري من خلال توفير البيئة القانونية اللازمة لذلك تعمل من خلالها على خلق مناخ إستثماري جذاب مدرجة فيه كل من مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية لشراكات المستثمرة وللدول المتلقية للاستثمار بصفة عامة.

تعتمد حوكمة القوانين المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار في المجال المالي على التسيير الرشيد لقوانين استثمارية قائمة على أسس جيدة تسودها معالم الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية وتعمل على سن قوانين تعمل على التسيير الأحسن وتحصيل الأمثل للعوائد المالية من خلال الإيرادات الجبائية والضريبية بشكل يضمن تحقيق التوازن المالي على مستوى موازين مدفوعاتها.

وعلى ضوء ما ذكرناه، تبرز معالم إشكاليتنا التي نعمل على صياغتها في التساؤل التالي:

ما مدى قدرة تحسين مناخ الاستثماروتسيير القوانين المالية الضريبية للاستثمارات على الوصول إلى حوكمة مالية رشيدة في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل تبرز الفرضية التالية: تسيير القوانين المالية السليمة المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار هو المؤشر الرئيسي لوجود وتطبيق مؤشرات حوكمة مالية سليمة وجيدة في الجزائر .

نسعى من خلال هذا المقال إلى محاولة إبراز مختلف القوانين المالية المتعلقة بضمان تحسين مناخ الاستثمار وتسييره من جهة وإبراز تأثيرها على الحوكمة المالية من جهة ثانية وتأثير معايير الحوكمة المالية على مناخ الاستثمار من جهة ثالثة في ظل ضعف الحكومة الجزائرية في تنويع مصادر الإيرادات.

وسوف نعتمد في إبراز العلاقة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بارتباط تحسين مناخ الاستثمار بمؤشرات الحوكمة المالية في الجزائر .

حيث أن هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع مناخ الاستثمار في الجزائر وأخرى تطرقت لمسألة الحوكمة المالية غير أن أغلبها كانت حول حوكمة البنوك أو المؤسسات أما بالنسبة لعلاقة تحسين مناخ الاستثمار بالحوكمة المالية في الجزائر لا تزال محدودة.

ومن بين هذه الدراسات نذكر :

من خلال دراسات وتقارير العديد من الباحثين التي قامت بتحليل العلاقة التي تربط بين الحوكمة المالية والأداء المالي للمؤسسات البنكية والمؤسسات غير البنكية ومن بين هذه الدراسات دراسة هواري وامجدل (2006) بعنوان "الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي في الجزائر ودورها في إرساء قواعد الشفافية "توصلا الباحثان من خلال دراستها إلى ضرورة

إصلاح وتطوير الدول لقوانينها من أجل ممارسة وإعداد الأطر القانونية والرقابية لتطبيقها وفق إرشادات لجنة بازل المصرفية والعمل على تكوين لجان منبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق وتقديم التقارير المالية عن المركز المالي للمؤسسة ونشرها على الموقع الالكتروني الخاص بكل مؤسسة، أما دراسة (demirguç-kunt&detragiache 1998) من خلال دراسته وتحليله لمدى مساهمة البيئة المؤسسية في الحد من مختلف الأزمات المالية وذلك باستخدام مؤشرات الحوكمة مثل: درجة الامتثال للقوانين والبيروقراطية والفساد فمن بين النتائج التي توصل إليها الباحثان أن البيئة المؤسسية تحد من تعرض الدولة لمختلف قضايا الفساد التي تساهم في نشوء الأزمات وحسب ما توصلت إليه دراسات كل من Feleagă, N., Feleagă, L., Dragomir, V. D., &Bigioi, A. D. (2011) وذلك من خلال تحليلاتهم لمصطلح الحوكمة التي اعتبروها وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل.45-25 ,Père ,engjell 2015, p:) ، أما دراسات كل من (Krishmurti,Sevic and Sevic ,2003, Klapper and love 2004 ,Durnev and Kim 2005 ,Francis ,Khurana and pereia 2005) فنوعية الحكم في أي بلد ترتبط بتوفير فرص النمو من خلال توفير الحماية اللازمة للمستثمرين من طرف الدولة حيث ترتبط بنوعية الملكية فكلما كانت الملكية مركزة كلما أثرت على طريقة الحكم وكلما كانت هذه الملكية للمؤسسات مشتتة كلما كان نظام الحكم فعال وايجابي (Doidge,Craig et al,2007,p:02) ،إلى جانب دراسة (mehrez&kaufman 2000) من خلال دراسة اثر قاعدة الشفافية في المساهمة في الحد من حدوث الأزمات المالية في النظام المالي ومن بين النتائج المتوصل إليها أن الاقتصاد الضعيف من حيث مدى تطبيق معيار الشفافية أكثر عرضة لموجة الأزمات ودراسة (barth ,caprio&levine 2004) التي توصلوا من خلالها إلى أن كل من القواعد التنظيمية المساهمة في نشر المعلومات تساعد على تحقيق الاستقرار المالي(Saoussen ben Gamra et al ,2007)

2. الإطار النظري للدراسة:

2. 1. تحسين المناخ الاستثماري:

لقد واجهت العديد من الدول مشاكل وصعوبات فيما يتعلق بتوفير بيئة استثمارية مناسبة من بينها الجزائر وهذا بسبب الأوضاع الداخلية منها المالية، السياسية والاقتصادية التي تعرفها والتي تعد من اهتمامات وأولويات المستثمر، فقرار الاستثمار لا يتوقف على توليد الأرباح والعوائد فقط وإنما يهتم بالمحيط الذي يتم فيه الاستثمار فالعوامل المؤسسية والاستقرار السياسي وغياب الفساد والديمقراطية بالإضافة إلى الاستقرار المالي من خلال عدم وجود قيود مالية صارمة وتوفر مختلف التحفيزات الجبائية والضريبية كلها عوامل تؤثر على مناخ وبيئة الاستثمار .

حيث يسعى كل مستثمر إلى اختيار أفضل بيئة لإقامة استثماره وذلك من خلال الاعتماد على العديد من المؤشرات.

- **مناخ الاستثمار**: ورد تفسيره في تقرير الخاص بالتنمية في العالم لعام 2005 الصادر من قبل البنك الدولي على أن مناخ الاستثمار هو عبارة "عن مجموعة من العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز ،والتي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منظمة وآمنة إيجاد فرص العمل وخفض التكاليف الخاصة بمزاولة الأعمال ،وعليه فإن النشاط الاستثماري يتفاعل مع الحوافز والتكاليف والقيود المفروضة بشكل مختلط بما يسمى بمناخ الاستثمار "(أد على لطفي ،2009،ص 200).
- **يقصد بالمناخ الاستثماري**: "مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو

تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار".(يعقوب علي جانقي،2006،ص 05).

- يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا".(قدي عبد المجيد،24،2002-25).

حيث يشكل تحسين بيئة الإستثمار جزاءا من نظام التسيير الإقتصادي والمالي والإجتماعي ويركز في هذا التسيير وتحسين مناخ الاستثمار على مختلف الهيئات والإجراءات التي تضمن تحسين العوامل المؤسسية والمالية وتضمن شفافية وكفاءة وفعالية هذه العوامل، حيث يعتبر تحسين مناخ الإستثمار القاعدة الأساسية للتطور الإقتصادي والمالي في الدول حيث تنبثق أهميتها من خلال الدور الذي تؤديه في جلب الإستثمارات الأجنبية والمحلية والتي من خلالها تتحقق أهداف التنمية المالية والاقتصادية.

2.2 . و اقع مناخ الاستثمار في الجزائر:

لتشخيص ومعرفة وضع البيئة الاستثمارية في الجزائر سوف نقوم بتحليل بعض المؤشرات التي تعبر عن ذلك والتي حددتها المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية:

✓ **مؤشر الشفافية**: يعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية ويعمل على قياس مدى تفشي ظاهرة الفساد في دولة ما حيث أن:

- 0 يمثل درجة فساد عالية.
- 10 تمثل درجة شفافية عالية.
- مابين 0 و 10 مستويات متدرجة من الشفافية.

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية العالمية

السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول		180	178	180	180	176	177	175	168	176	180	180
الجزائر	الترتيب	92	111	105	112	105	94	100	88	108	112	105
	الدرجة	32	28	29	28	34	36	36	36	34	33	35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية الموقع :www.transparency.org

انطلاقا من معطيات الجدول تراوح تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولي خلال الفترة (2008-2018) بين 28 و 36 وهو تنقيط ضعيف يدل على وجود فساد كبير وبيئة استثمارية غير شفافة في الجزائر خلال هذه الفترة وقد احتلت المرتبة 92 من أصل 180 دولة بـ32 درجة سنة 2008، لتتراجع بشكل كبير مع حلول عام 2009 حيث أصبحت ترتب مع الدول الأكثر فسادا في العالم بحصولها على درجة سيئة قدرت بـ: 28 درجة ورتبة 111 وفي سنتي 2010-2011 حافظت الجزائر على نفس مؤشرات الرشوة والفساد حيث حصلت على درجة 29 وتراجعت إلى الرتبة 112 من أصل 180 دولة سنة 2011 بعدما كانت في الرتبة 105 سنة 2010، لتحصل على 34 درجة سنة 2012 لترتب في 105 بالنسبة لـ: 176 دولة وتتحصل على المرتبة 105 من

أصل 180 دولة بـ: 35 درجة عام 2018 مما يعني أن الجزائر مازالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف مظاهر الفساد المالي والإداري لاسيما عمليات اختلاس ونهب المال العام، وسوء استغلال الوظيفة وارتفاع الرشوة.

ومنه نستنتج أن أداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة وسيئة للغاية إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهو ما يعني في نظر كل من يعمل على تحليل درجة هذا المؤشر أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد ويمنع انتقال وتداول المعلومات والبيانات المالية الضرورية لمعرفة وضعية البيئة المؤسسية التي من شأنها العمل على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز مبدأ الشفافية من خلال زرع مبدأ الثقة والأمان في نفوس المستثمرين المحليين بصفة خاصة والأجنبيين بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلى عدم فعالية وجدوى الإصلاحات والسياسات الحكومية في تحسين صورة الجزائر دوليا وعالميا من حيث الشفافية والنزاهة في ممارسة الأعمال والاستغلال الجيد للوظيفة والشكل الموالي يبين ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية من حيث مؤشر مدركات الفساد.

الشكل رقم (01): ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية من حيث مؤشر مدركات الفساد لعام 2016

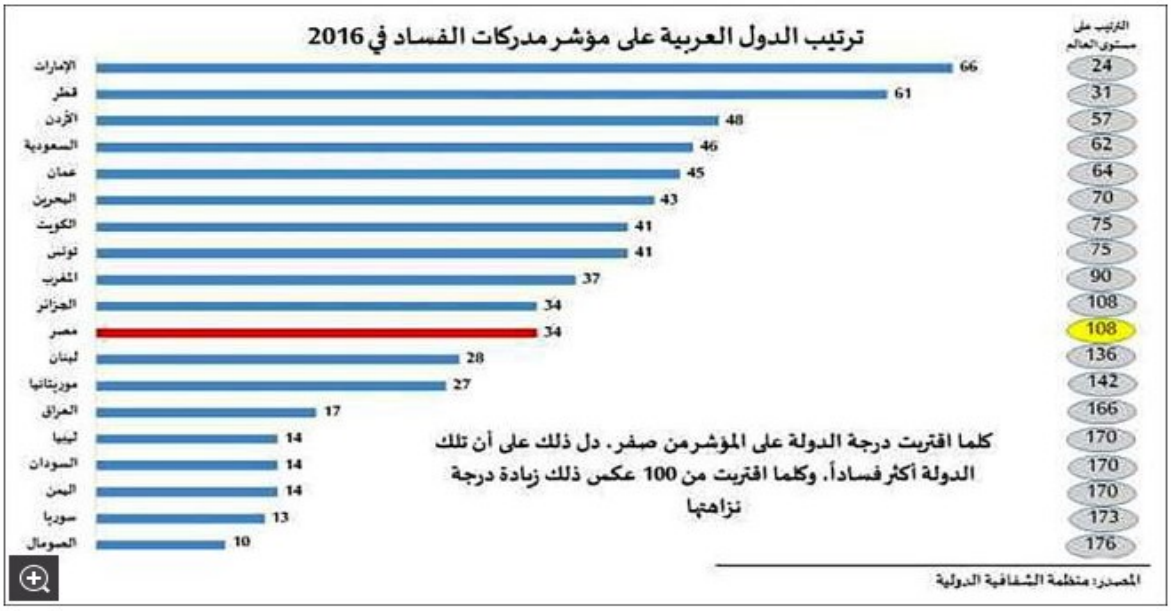

المصدر: منظمة الشفافية الدولية .

- ✓ **مؤشر مدركات الفساد:** من بين المؤشرات التي تعمل على قياس درجة الفساد في دولة ما وهو مؤشر صادر عن منظمة الشفافية الدولية حيث يتراوح بين درجة 0 التي تعني فساد أكبر والدرجة 100 التي تعني فساد أقل.

الجدول رقم (02):ترتيب الجزائر دوليا وعربيا بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد خلال عام 2008 إلى عام 2012.

الدولة	2008		2009		2010		2011		2012	
الجزائر	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا
	105	11	112	11	105	12	111	10	92	10

المصدر:بن عزوز محمد "الفساد الإداري والاقتصادي آثاره واليات مكافحته حالة الجزائر "،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 07، 2016، ص 210 .

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر احتلت مراتب متدنية بالنسبة لمؤشر السيطرة الفساد دوليا بينما احتلت مراتب جيدة نوعا عربيا وعليه نستنتج بأن ظاهرة الفساد في الجزائر لازالت متفشية في إطار الرشوة وسوء استخدام السلطة والوظيفة فقد بلغت نسبة الفساد في الجزائر ما يقارب 41%.

3- مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات

يسعى هذا المؤشر إلى معرفة نطاق إفصاح الشركات من حيث مدى تطبيق مبدأ الشفافية في الإفصاح عن المعلومات والبيانات والجدول الموالي يوضح نطاق الإفصاح لدى الشركات الجزائرية.

الجدول رقم (03): مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات الجزائرية (0=أقل إفصاحا إلى 10=أكثر إفصاحا)من سنة 2008إلى سنة 2016.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشر	04	04	04	04	04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الإفصاح لدى الشركات الجزائرية قليل وثابت طيلة سنوات الدراسة وهذا ما يعكس ضعف المؤشر على مستوى الشركات الجزائرية نظرا لغياب أساليب الرقابة.

4- مؤشر حرية الأعمال والحرية النقدية: يهدف إلى قياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد.

الجدول (04): نسبة درجة دولة الجزائر في عدد من المؤشرات الدولية المختارة من سنة 2008 إلى سنة 2017.

الدول	المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	حرية الأعمال	73.6	72.2	71.2	69.4	66.3
الجزائر	الحرية النقدية	80.2	78.6	77.2	75.4	76.3

Source : The Heritage foundation, Index of economic freedom www.heritage.org/index

الشكل رقم (02) :مؤشر حرية ممارسة الأعمال .

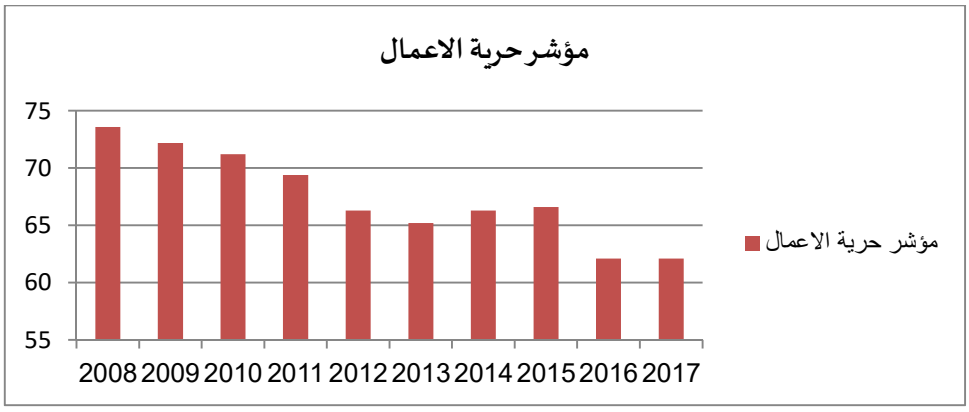

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: The Heritage foundation, Index of economic freedom, www.heritage.org/index

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين:

سجلت درجة حرية ممارسة الأعمال في الجزائر سنة 2017 بـ: 62.1 نقطة مئوية وهو رصيد أقل من كل المتوسطات الدولية والعالمية، حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة 4.5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015، حيث سجلت بـ: 66.6 نقطة مئوية وبالرغم من ارتفاع مرتبة حرية ممارسة الأعمال سنة 2015 إلا أنها انخفضت سنة 2017، وهو ما ينعكس على الجزائر بتصنيف اقتصادها في حرية ممارسة الأعمال ضعيفة وهذا إما بسبب انخفاض ملحوظ في حرية الاستثمار وممارسة الأعمال بسبب تراجع الاقتصاد الجزائري وذلك لعدم توفر مناخ ملائم للاستثمار وهذا كله يرجع إلى سبب إعتماد الجزائر على الاستثمار في قطاع المحروقات ومع تراجع أسعار هذا الأخير انعكس بدوره على الاقتصاد الوطني وتراجعت نسبة الإستثمارات بالإضافة إلى سوء إدارة الإنفاق العام ونقص استقلال عن الفساد والحرية النقدية، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التسيرية والتنظيمية وضعف تنامي الأسواق، إلى جانب مختلف القيود الضريبية والجمركية التعجيزية المفروضة على ممارسة الأعمال.

أما بالنسبة لمؤشر الحرية النقدية :نلاحظ من خلال الجدول السابق سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2017 بـ: 67.0 نقطة مئوية حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة 4.2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 71.2 نقطة مئوية وهذا ما يعكس درجة الحرية النقدية في الجزائر وتصنيفا إلى درجة ضعيفة وهذا كله راجع إلى عدد التحرر النقدي حيث مازالت الدولة تتحكم في حجم السيولة المتداولة من خلال مختلف القيود المفروضة على حجم التداول النقدي، أما بالنسبة لدولة تركيا فقد سجلت سنة 2017 درجة الحرية النقدية بـ: 72.2 نقطة مئوية حيث تراجعت بنسبة ضئيلة مقارنة بسنة 2015 حيث سجلت بـ: 71.2 نقطة مئوية وهو انخفاض ضعيف نوعا ما وهو ما يعكس أيضا عدم التحرر النقدي فدولة تركيا حيث تتحكم الدولة في حجم النقد المتداول.

3. الحوكمة المالية

تعبر عن ذلك المجال المسؤول عن الرقابة وتحسين الأداء والأعمال فمفهوم الحوكمة المالية يشمل جميع الأدوات والمؤسسات والعمليات والقواعد التي من شأنها العمل على إدارة وتوجيه وتسيير وقيادة الشؤون المالية لدولة ما بهدف تحقيق التنمية، فالحوكمة المالية شبكة عالمية الجديدة والجزائر في النظام العالمي الجديد تعمل على تجسيد مبدأ المركزية والتفاوت في الامتثال لتطبيق والالتزام بمؤشراتها، حيث يشير الارتفاع في تطبيق المؤشرات إلى دور هذه الدول الأكثر أهميه في النظام الجديد ألا وهو نظام الحوكمة المالية، ولكن دولة الجزائر تواجه مختلف التحديات الاقتصادية السياسية المحلية والمالية التي تمثل أيضا الاستحالة القصيرة الأجل أو المتوسطة الأجل في الالتزام بتطبيق الحوكمة المالية.

فالحوكمة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الأداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على مختلف معايير الإفصاح في التعامل مع الدائنين والمستثمرين ففي سنة 2001 وضعت شركة (credit lyonnais securities) عدة تصنيفات لـ 495 شركة من 25 دولة ناشئة ودرست من خلالها تصنيف حوكمة المؤسسات حيث أوضح التقرير أن المؤسسات التي تحتل مراتب عالية من خلال مؤشر الحوكمة تتميز بأداء تشغيلي أفضل وعوائد مالية أعلى ودراسة أخرى قامت بها (sarkar and sarkar 2005) على عينة من الشركات الهندية من خلال تحليل دور التغيير المؤسسي في التخفيف من آثار الديون وأظهرت النتائج أن التغيير المؤسسي حدث عندما توجهت المؤسسات نحو السوق (Niculaefeleaga et al 2011)فمن بين مظاهر الحوكمة المالية في الجزائر في مجال تشجيع الاستثمار خلال التسعينات بسبب الاختلالات الهيكلية التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالعديد من الإصلاحات المالية التي منح من خلالها لنظام البنكي الجزائري مكانة هامة ضمن النظام المالي الجزائري حيث تضمنت المادة 183 من نفس القانون نصوص

حول إقامة علاقات استثمار ما بين الأجانب والمحليين الوطنيين فيما يتعلق بتحويل الأموال والمداخيل والفوائد وغيرها بالنسبة للأجانب المستثمرين أما بالنسبة للمستثمرين المحليين فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج لضمان تمويل نشاطاتهم في الخارج لعملهم في الجزائر(منصوري الزين،2013،ص 95) ، فكل هذه القوانين تتعلق بالجانب المالي من الإصلاحات التي تضمنتها قوانين المتعلقة بترقية وتشجيع الاستثمار والتي تمثل جانب من جوانب الحوكمة المالية.

فقد عرفها (M.AbdesselamAbouddrar) بأنها "جميع العمليات والقواعد والمعايير والقيم والمؤسسات التي من خلالها مختلف الجهات الفاعلة (الهيئات العامة المحلية والدولة والمؤسسات) تعمل على إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين العالمي والمحلي" (M.Abdesselamaboudrar ,03 ,2012)،حيث تتضمن تعظيم قيمة المساهمين استنادا الى الالتزام بأخلاقيات الأعمال.

فالحوكمة المالية هي مختلف المعايير التي تستخدمها مختلف الجهات من أجل إدارة النظام المالي في بلد ما وتقييم الأداء المالي في مؤسسة ما.

و اقع مؤشرات الحوكمة في الجز ائر:

- ✓ **وضع الجز ائر في مؤشر الحوكمة العالمية:** تختلف مؤشرات قياس الحوكمة مناحية جودة المقياس ودقته وشموليته وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة **(Worldwide Governance Indicators (WGI))** من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم، وهي أحد منتجات البنك الدولي، وهو مؤشر مركب من ستة مؤشرات، كل منها يركز على موضوع من مواضيع الحوكمة، تتمثل هذه المؤشرات في: السيطرة على الفساد فعالية الحكومة الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة والتي تغطي213 دولة وإقليم حيث تتراوح مؤشرات الحوكمة العالمية ما بين -2.5 و 2.5، وكلما ازدادت القيمة عكس ذلك جودة إدارة الحكم(بسام عبد الله البسام،2014، 181-182)[7] والجدول الموالي يظهر أداء الجزائر في مؤشر الحوكمة العالمية كما يلي:

جدول رقم (05): أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للفترة (2007-2017)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر السيطرة على الفساد	-0.59	-0.58	-0.52	-0.54	-0.50	-0.47	-0.60	-0.66	-0.69	-0.61
مؤشر فعالية الحكومة	-0.63	-0.58	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.50	-0.54	-0.60
مؤشر الاستقرار السياسي	-1.09	-1.20	-1.26	-1.36	-1.33	-1.20	-1.19	-1.09	-1.10	-0.96
مؤشر جودة التشريعات	-0.79	-1.07	-1.17	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	-1.17	-1.20
مؤشر سيادة القانون	-0.74	-0.79	-0.78	-0.81	-0.77	-0.69	-0.77	-0.87	-0.86	-0.86
مؤشر المشاركة والمساءلة	-0.98	-1.04	-1.02	-1	-0.91	-0.89	-0.82	-0.84	-0.86	-0.90

source :http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

الشكل رقم (03): مؤشرات الحوكمة في دولة الجزائر من 1996 إلى 2015

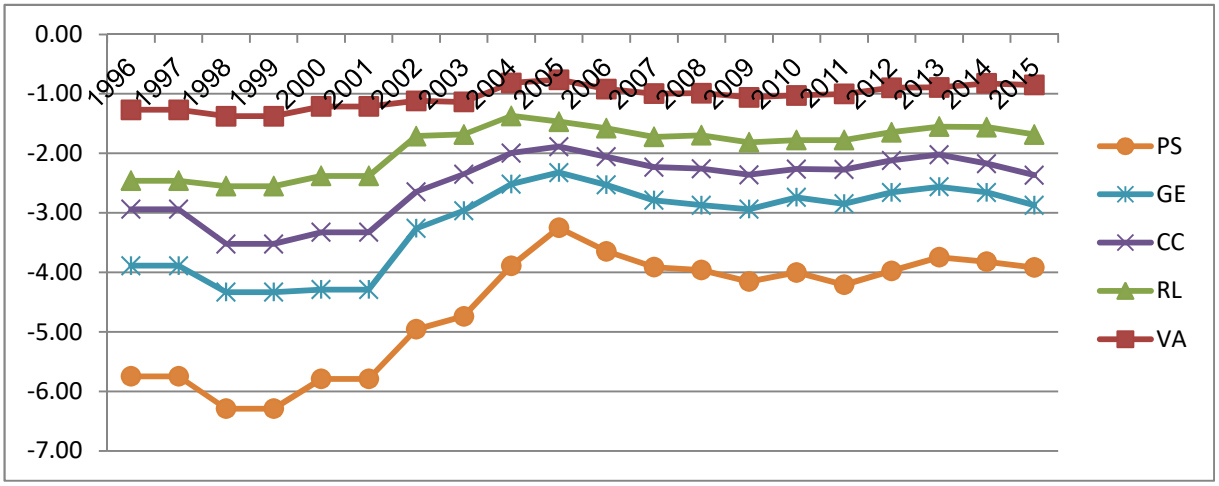

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تفسير مؤشرات الحوكمة في دولة الجزائر من خلال الجدول السابق:

- ✓ **مؤشر السيطرة على الفساد:** يلاحظ من خلال الجدول أن قيم مؤشر مكافحة الفساد سالبة طوال فترة الدراسة 2007 2017، حيث يتجلى ضعف الجزائر في مكافحة الفساد، ومنع انتشاره في أنظمتها إلى جانب وعدم امتلاك مواطنيها القدرة والحق على مساءلة ومحاسبة القائمين على تسيير وإدارة شؤون الدولة.
- ✓ **مؤشر فعالية الحكومة:** من خلال الجدول نلاحظ أن فعالية الحكومات في الجزائر قد صنفت في الفئة المتدنية وضعيفة بالنسبة للجزائر حيث لم تتحسن قيمة المؤشر طيلة فترة الدراسة.
- ✓ **مؤشر الاستقرار السياسي:** صنفت الجزائر ضمن فئة الدول الضعيفة والمتدنية الاستقرار وأكثر خطورة سياسيا.
- ✓ **مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها:** وفقا لمعطيات الجدول فإن درجات مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها في الجزائر اتجهت من وضع سيئ إلى أسوأ، وهذا يعني عدم عمل الحكومة الجزائرية على بذل أي مجهود من أجل تحسين تشريعاتها.
- ✓ **مؤشر سيادة القانون:** وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر سيادة القانون اتجهت من وضع سيئ إلى وضع أسوأ مما يعكس عدم سيادة القانون في الجزائر.
- ✓ **مؤشر المشاركة والمساءلة:** وفقا معطيات وبيانات الجدول فإن درجات مؤشر المشاركة والمساءلة سالبة في الجزائر طيلة فترة الدراسة 2007 إلى 2017 حيت تراوحت من منخفضة إلى سيئة.

- إجمالا تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية طيلة فترة الدراسة 2007 إلى 2017 ضعف الحوكمة في الجزائر؛
- نلاحظ بأن جميع مؤشرات الحوكمة سالبة في الإشارة في حالة الاقتصاد الجزائري مما يعني التأثير السلبي وغياب الحكم الراشد في الجزائر والذي يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي في جميع المجالات؛
- **إطار وأدوات تهيئة البيئة المؤسسية للاستثمار ضمن متطلبات الحوكمة المالية الفعالة** :تعتبر البيئة المؤسسية المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد ووضعيته في دولة ما حيث شهدت البيئة الاستثمارية للجزائر تطورا كبيرا على مدار السنوات السابقة والأخيرة من خلال مختلف الإصلاحات التي وضعتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنتها مختلف القوانين المالية.

حيث عملت الحكومة الجزائرية على العمل على تحسين البيئة التشريعية الاستثمارية من خلال العمل على سن قوانين وإجراء إصلاحات شملت العديد من الإجراءات كالسياسات الضريبية والجبائية من خلال تخفيض نسبة الضرائب على أرباح الشركات توسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاءات الضريبة على الدخل وغيرها.

✓ **مبادئ الحوكمة المالية في مجال تحسين البيئة الاستثمارية:**

تلعب الحوكمة المالية دورا هاما في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر باعتبار الجزائر دولة شعبية ديمقراطية موجهة أهدافها نحو تحقيق التنمية ومواصلة عملية النمو من خلال الاعتماد على سياسة الإصلاح المالي والضريبي وشفافية إدارة البيانات والمعلومات والميزانيات المالية العامة خصوصا فيما يتعلق بإيرادات الاستثمارات كأساس هام لتحقيق التنمية المالية وتوجيهها نحو توفير مختلف التسهيلات المالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتحقيق أهداف التنمية في الجزائر وبالتالي فالعمل على تسيير وتحسين مؤشرات الحوكمة المالية هي إحدى المهام الأساسية لعملية التنمية المالية وتحسين سياسات الإصلاح المالي والضريبي من خلال الشفافية في أداء الأعمال وتطبيق هذه الإصلاحات والسياسات حيث تساهم نظم الشفافية والمساءلة للأجهزة الحكومية في تحقيق التنمية.

وفي ما يلي سوف نعمل على ذكر المبادئ الأساسية للحوكمة المالية في مجال تحسين مناخ الأعمال:

- **القانونية والمشروعية:** تعني الديمقراطية في سن القوانين المساهمة في تحسين بيئة الأعمال المؤسسية من خلال القضاء على كل أشكال الفساد.
- **المساءلة** :من خلال العمل على مساءلة كل المسؤولين عن تحسين مناخ الأعمال من خلال شفافية البيئة المؤسسية وشفافية الإصلاحات المالية والأنظمة الضريبة وأنظمة الدولة بصفة عامة، ففعالية وكفاءة استخدام وتطبيق معايير الحوكمة المالية تكون من خلال مدى قدرة مساهمة الدولة والمجتمع المدني في مساءلة أصحاب الأعمال والاستثمارات.
- **الحكم وسيادة القانون** :من خلال التزام الحكومة بتطبيق سياسة قانونية في إطار قانوني قابل للتطبيق على كافة المسؤولين عن الاستثمارات.
- **التوجه الإنمائي للدولة**: من خلال الهدف الأساسي للحكومة وآلياتها من: العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية اقتصاد السوق . (Leiderer ,Stefan et al ,2007,186)
- **الشفافية**: من خلال التزام الجهات المستثمرة والحكومة بتوفير كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية المؤسسية المناسبة والتصريح عن مختلف القوانين المالية والضريبية المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي في إطار الشفافية التامة.
- **المسؤولية الاجتماعية**: التزام الحكومة والمستثمرين بالحفاظ على حقوق الخير فالدولة مسؤولة اجتماعيا اتجاه المجتمع المدني الذي تحكمه وتسيره وأيضا المستثمر مسؤول اجتماعيا اتجاه الدولة والمجتمع المدني .
- **المساواة** :الالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الحكومة دون تمييز بين مختلف الفئات المستثمرة ،فقد اشتمل القانون رقم 12/93 الأمر الرئاسي رقم 01-03 مجموعة من الضمانات القانونية المصرح بها في الباب الخامس من القانون المادة 38 والتي تضمنت مبدأ المساواة من خلال المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمار .(منصوري زين،131)[9].

- **متطلبات الإفصاح في القوائم والبيانات المالية للمشاريع الاستثمارية**: يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية وغيرها من المعايير الأخرى في تحسين نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المستثمرين إلى الجهات الحكومية وذلك من خلال العمل على تقديم معلومات مناسبة ذات مصداقية وموثوقية من شأنها العمل على المساهمة في جعل المعلومات المحاسبية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للشركات المستثمرة ولهذا يجب توفير مستوى الإفصاح الواجب توفيره في البيانات المالية المنشورة بشأن الذي يضمن تحقيق مصالح كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بالاستثمار من خلال العمل على وضع إطار عام من قبل حكومات الدول يراعى من خلاله تطبيق مبدأ شفافية البيانات المالية والضريبية والمسؤولية الاجتماعية للمستثمر اتجاه المجتمع المدني حيث أن درجة الإفصاح تتيح تطبيق قواعد الحوكمة المالية ،حيث تنص المادة 38 من القانون رقم 12/93 على ضرورة تقديم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين والمزايا والحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوما ابتداءا من تاريخ إيداع طلب الاستثمار(منصوري زين،133) .

فمناخ الأعمال هو المحرك الرئيسي لنشاط وأعمال الدولة فهو الذي يحدد ويوضح مدى نجاح أو فشل سياسات الإصلاح المالي للدولة ويعد التوسع في تطبيق معايير الحوكمة المالية كمحاربة الفساد، سيادة القانون، جودة التنظيمات التشريعية المساءلة والشفافية الوسيلة الفعالة التي تمكن السياسيين من إجراء تحليل مالي وإداري واقتصادي شامل لطبيعة مناخ الأعمال الذي يمارس المستثمر المحلي والأجنبي من خلاله نشاطه.

✓ **الامتيازات الممنوحة من قبل قانون الاستثمار الجزائري في ظل تطبيقات الحوكمة المالية**

حدد نظام عام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين في المواد من 17 إلى 19 من المرسوم التشريعي 93-12 لاسيما الإعفاءات والحوافز الجبائية نذكر منها :(منصوري زين الدين،136).

- إعفاء لمدة ثلاث سنوات الأولى للمشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم؛
- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية؛
- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

✓ **الضمانات المالية كأداة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر**

عمل المشرع الجزائري من خلال القوانين التي أقرها على توسيع الضمانات المالية الممنوحة للمستثمرين والخاصة بتطوير بيئة الأعمال ومن بين الضمانات المالية نجد:

- **ضمان تحويل للرأس المال وعائداته**: بموجب نص المادة 25 من قانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار الذي يلعب دورا مهما في جلب المستثمرين الأجانب اللذين يرغبون في تحقيق مصالحهم المالية في البلد المضيف فقد حرص المشرع الجزائري على منح هذا الحق للمستثمرين من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية فضمان يشمل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية .(علة عمر،120-122).
- **ضمان ضد نزع الملكية**: ضمان آخر في المجال المالي حيث أقر المشرع الجزائري ضمانات تحد وتزيل مخاوف المستثمر الأجنبي من خطر نزع ملكية الاستثمار بحيث ينص عليه الأمر رقم 03/01 .(المادة 30 من الأمر 03/01 المؤرخ في 2001).

- فتح القطاع المصرفي أمام المصارف الخاصة والأجنبية: الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيرات على مستوى السوق النقدي حيث سمح إنشاء المصارف الخاصة إلى خلق جو من المنافسة بين المصارف على مستوى القروض والأسواق والخدمات المصرفية .(المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي،1999،96).

فالجزائر خلال الثمانينات تبنت العديد من الإصلاحات من بينها قانون الأول رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 والقانون الثاني رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 حيث تضمن المزايا المالية التي تتجلى في تقديم القروض طويلة ومتوسطة الأجل للمستثمرين شرط أن لا تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به إلى جانب بعض المزايا الجبائية للاستثمارات في المناطق المعزولة من بينها :(عميري خالد،2015 ،31-34).

- إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال فترة لا تتجاوز 05 سنوات؛
- إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات؛
- إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج.

فمن بين العناصر الأساسية التي يمكن الحكم من خلالها على دور السياسات العمومية في تحسين مناخ الاستثمار نجد :(سعيدي يحي،188،2007-189).

- **السياسة الجبائية**: فكل الإدارات المسؤولة عن تسيير الاستثمارات والمؤسسات بحاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية فحجم التكاليف يتأثر من خلال حجم الأعباء الضريبية وكيفية تحصيلها التي تتحملها المؤسسة وعليه فوجود سياسة جبائية فعالة من شأنها العمل على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للدولة مع المساهمة في خلق مناخ مشجع لإقامة الاستثمارات وزرع الثقة في نفوس المستثمر .
- **إدارة المؤسسات**: تأثر طريقة إدارة المؤسسات بشكل مباشر على ثقة المستثمرين وعمل الأسواق المالية فالدارة الفعالة هي التي تضمن توسع مؤسساتها وتهيئة ظروف التمويل التي تساهم في جلب المزيد من الاستثمارات .
- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**: وذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو الأهداف التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة فمن بين أعمال السلطات العمومية تحديد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

✓ **إعادة النظر في ترشيد وتوزيع الحو افز الضريبية إحدى متطلبات تحقيق الحوكمة المالية:**

إعادة صياغة منظومة من الحوافز والسياسات الضريبية وتنسيق بينها وبين محددات مناخ الاستثمار المؤدية إلى جذب الاستثمارات وذلك من خلال إجراء العديد من الإصلاحات في المجال المالي التي تتوافق مع السياسات الكلية والجزئية للاقتصاد من خلال العمل على منح إعفاءات مراعية في ذلك البيئة الاستثمارية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق متطلبات الحوكمة المالية.

المساهمة في إقامة علاقة بين مجموع الإجراءات والحوافز والسياسات الضريبية ودرجة تحسين مناخ الاستثمار ،فقد تضمن قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد منح للاستثمارات الأجنبية مكانة هامة تجسدت من خلال القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 تحت اسم تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

أما فيما يتعلق بالجانب المالي فقد تم الترخيص بإنشاء مكاتب فروع لتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر بالإضافة إلى فتح مجال للمساهمات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري كل هذه القوانين من بين المتطلبات الرئيسية للحوكمة المالية في الجزائر إلى جانب القوانين الصادرة في قانون المالية 2015 المتعلق بالاستثمار من بينها:

- **القوانين المتعلقة بالضرائب الخاصة بالاستثمار** :حيث تستفيد كل المشاريع الاستثمارية التي يمارسها الشباب المستثمر والتي هي مدعمة من طرف أحد أجهزة دعم الشباب من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية لمدة 03 سنوات ابتداءا من تاريخ استغلالها .(المادة 14 من قانون رقم 14-2014،10، ص 14).
- **القوانين المتعلقة بالرسوم الجمركية**: حيث يمكن لإدارة الجمارك أن تسمح للأشخاص المتابعين بسبب ارتكابهم لمخالفة جمركية من أن يقدموا طلبا في إطار مصالحة باسترجاع البضائع وفقا للشروط القانونية المعمول بها باستثناء معدات السير مقابل دفع قيمتها في السوق الداخلية .(المادة 58 من قانون المالية لسنة 2015 ، 21).
- **الحوكمة الرشيدة**: من خلال توفير الإجراءات الإدارية والمالية المناسبة التي تعمل على تسهيل الإجراءات المالية والإدارية والقضاء على كل أشكال البيروقراطية ومظاهر الفساد .(منصوري زين الدين،151)
- **تحقيق الاستقرار الكلي الاقتصادي**: وذلك من خلال العمل على الاتجاه نحو تحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية والعمل على التقليل والتخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح وتوزيع الائتمان وتحرير أسعار الصرف وتخفيض العجز في الميزانية والاعتماد على التمويل المحلي .(منصوري زين الدين ،ص 151) .

خاتمة:

من خلال دراستنا والأدبيات المتعلقة بالحوكمة المالية أصبح من الضروري في الوقت الحالي إعادة النظر في طبيعة المؤشرات المساهمة في زيادة معدلات تدفق الاستثمارات سواءا المحلية أو الأجنبية خصوصا بعد فشل جميع السياسات وتوفر جميع العوامل التي من شأنها العمل على المساهمة في الرفع من معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، طبقا لدراسة كل من Feleagă, N., Feleagă, L., Dragomir, V. D., &Bigioi, A. D. (2011) وذلك من خلال تحليلاتهم لمصطلح الحوكمة التي اعتبروها وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي والمالي وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل (Feleagă, Niculae, et al ,2011) ،حيث ترتبط تطبيقات الحوكمة المالية لأي بلد بمستوى فاعلية أنظمته القانونية.

كما نلاحظ بأن جميع مؤشرات الحوكمة سالبة في الإشارة في حالة الاقتصاد الجزائري مما يعني التأثير السلبي وغياب الحكم الراشد في الجزائر والذي يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي والمالي في جميع المجالات وبالتالي فقدان ثقة المستثمرين في مدى مصداقية القوانين التشريعية والمالية المتعلقة البيئة المؤسسية الاستثمارية وعليه فإن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بتعزيز شمولية النظام المالي والمصرفي والالتزام بمؤشرات الحوكمة المالية تبقى غير كافية وبحاجة إلى مزيد من التطوير في مختلف المجالات والتي تنعكس بدورها على تحسين البيئة الاستثمارية.

وفي الأخير نختم ورقة بحثنا بقول ابرهام لينكولن "إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن ؟والى أين نتجه ؟نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله وكيف نفعله ؟"(علي الدين هلال دسوقي ،محمود إسماعيل محمد،105،1995) .

6. قائمة المراجع:

[1] أد على لطفي ،الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،امبرشن للطباعة ،مصر ،2009 ص 200.

[2] يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي"، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار: تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006 ، ص: 05.

[3] قدي عبد المجيد،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،جامعة الأغواط ،08-09 أفريل2002،ص ص 24-25.

[4] Niculaefeleaga ,lilianafeleaga ,voicudandragomir ,adriandorubigioui « corporate governance in emerging economies ;the case of romania »,theoretical and applied economics ,volume xviii ,N 9 (562) ,2011

[5] منصوري الزين "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية "،دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2013 ،ص 95.

[6] M.Abdesselamaboudrar, « gouvernance financiére au maroc etat des lieux et perspectives »,institut supérieur de l'administration ,programme « agorade la gouvernance » ,22 mars,2012 ,p :03.

[7] بسام عبد الله البسام،الحوكمةالرشيدة: دراسةحالةالعربيةالسعودية ، مجلة بحوثاقتصاديةعربية، العددان 67-68، 2014، ص 181-182.

[8] Leiderer ,Stefan ,and peter wolff « public financial management alsbeitragzu good financial governance",No 26-2 institut de hautes etudes internationales et du développement 2007 ,p:186.

[9] منصوري زين "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 02 ،ص 131.

[10] منصوري زين "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 02 ،ص133.

[11] منصوري زين الدين "واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر "،مرجع سابق ، ص 136.

[12] علة عمر "حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي دراسة مقارنة "بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة ،ص 120 -122.

[13] المادة 30 من الأمر 03/01 المؤرخ في 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ،معدل ومتمم .

[14] المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي ،تقرير حول إشكالية أصلاح المنظومة المصرفية ،الدورة 1999،16 ،ص 96.

[15] عميري خالد"أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ،2015،ص 31-34.

[16] سعيدي يحي "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "أطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية ،جامعة قسنطينة الجزائر 2007 ص 188-189.

[17] المادة 14 من قانون رقم 14-10 المؤرخ في 08 ربيع الأول 1436 الموافق ل 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية ،ص 14.

[18] المادة 58 من قانون المالية لسنة 2015 ،ص 21.

[19] منصوري زين الدين "واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر "،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة شلف ،العدد 2 ،ص 151.

[20] منصوري زين الدين "واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر "،مرجع سبق ذكره ،ص 151.

[21] Feleagă, Niculae, et al. "Corporate Governance in Emerging Economies: The Case of Romania." *Theoretical & Applied Economics* 18.9 (2011).

[22] علي الدين هلال دسوقي ،محمود إسماعيل محمد ،اتجاهات حديثة في علم السياسة ،القاهرة ،المجلس الأعلى للجامعات ،1995 ،ص 105.